الجزيرة كابيتال
aljazira capital

مكتب الرئيس التنفيذي
للاستثمار

الجيوسياسة وأثرها على الاستثمارات البديلة

أكتوبر 2026



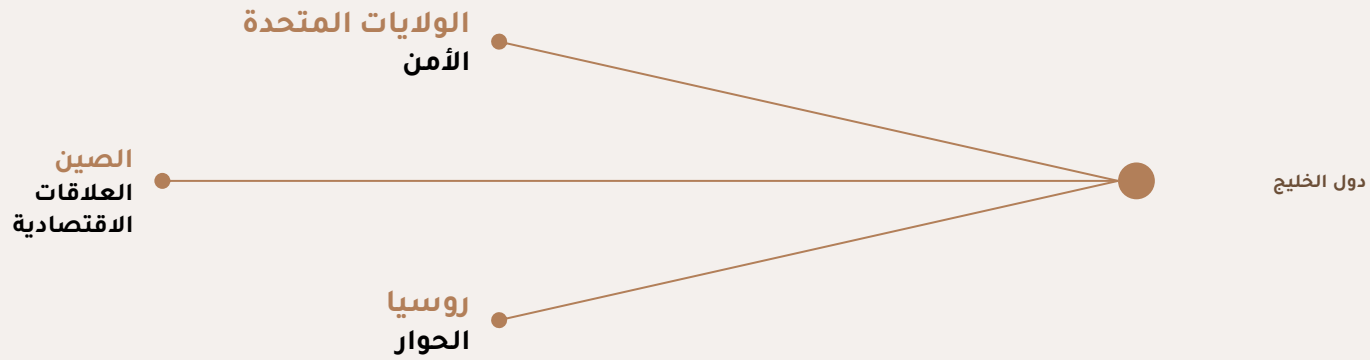
أبرز النقاط

أصبحت الجيوسياسة عاملًا هيكليًا لا حدثًا عابرًا: فبعد عقود من الحضور الهامشي، باتت تشكل تدفقات رأس المال والإنفاق الرأسمالي ونتائج الاستثمار طويلة الأجل، ما يستدعي إدماجها بوعي في بناء المحافظ، بدل الاكتفاء برصد المخاطر تكتيكيًا.

الاستثمارات البديلة أكثر عرضة على نحو خاص: فرأس المال طويل الأجل ضعيف السيولة يصعب إعادة توجيهه بعد توظيفه، ما يزيد تعرض هذه الاستثمارات للتغيرات التنظيمية ومخاطر التخارج وتغير سبل النفاذ إلى رأس المال. والتحدي هنا هو حسن الانتقاء، لا خفض المخصصات بالضرورة.

أصبح الاختيار الجغرافي قرارًا استراتيجيًا يتجاوز التنويع: إذ باتت السياسات الصناعية وإمكانية النفاذ التنظيمي والمواءمة الجيوسياسية تحدد، بصورة متزايدة، الأسواق التي يمكن لرأس المال دخولها والبقاء فيها والتخارج منها. لذا أصبح اختيار المناطق محركًا للعوائد طويلة الأجل، لا مجرد نتيجة ثانوية لتحسين المحفظة.

ظلت الجيوسياسة، خلال معظم العقود الأربعة الماضية، عاملًا هامشيًا لدى المستثمرين طويلي الأجل؛ إذ كانت أحداثها متقطعة وقصيرة الأثر، وتبقى في المحصلة خاضعة لأساسيات الاقتصاد الكلي. لكن هذه البيئة تتغير الآن. فقد سرّعت صدمتا الأزمة المالية العالمية في 2008 وجائحة كوفيد-19 تحولًا أوسع من العولمة والأحادية القطبية الأمريكية إلى عالم أكثر تعددًا للأقطاب، ترسم ملامحه المنافسة الاستراتيجية والسياسات الصناعية وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد وأولويات الأمن الوطني.



يجسد الشرق الأوسط هذا التحول. فبدل الاصطفاف مع قوة واحدة، تتعامل دول الخليج اليوم مع عدة قوى في آن واحد: فتحافظ على علاقتها الأمنية بالولايات المتحدة، وتبني بالتوازي علاقات اقتصادية مع الصين، وتُبقي قنوات الحوار مفتوحة مع روسيا. وهذا نمط من الموازنة تتعاظم جدواه في عالم متعدد الأقطاب.

الجيوسياسة وتحول البيئة الاستثمارية

حقبة العولمة: استقرار التجارة وعمق التكامل

- أعطى تخصيص رأس المال الأولوية للكفاءة والتكامل العالمي
- دعمت العلاقات التجارية المستقرة تدفقات الاستثمار عبر الحدود
- دعم انخفاض التضخم وتراجع أسعار الفائدة ارتفاع مضاعفات التقييم
- عززت سلاسل الإمداد العالمية كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف
- دعمت وفرة السيولة النمو السريع للأسواق الخاصة والأصول البديلة
- استند بناء المحافظ المؤسسية بدرجة كبيرة إلى افتراضات أفرزتها العولمة

التحول: من الكفاءة إلى المتانة

- تعطي الحكومات الأولوية للاستقلالية الاستراتيجية والسياسات الصناعية
- يعيد تنويع سلاسل الإمداد وتوطينها إقليميًا تشكيل شبكات الإنتاج العالمية
- يتزايد ارتباط التضخم وأمن الطاقة وتدفقات رأس المال بالعوامل الجيوسياسية
- تستقطب قطاعات استراتيجية، كالذكاء الاصطناعي وأشباه الموصلات والبنية التحتية وأنظمة الطاقة، تخصيصات رأسمالية توجهها السياسات
- تزداد أهمية متانة المحافظ والانضباط في إدارة السيولة والتنويع الجغرافي ضمن الاعتبارات الاستثمارية

سمة البيئة الاستثمارية	النظام الاستثماري السابق	النظام الاستثماري الناشئ
النموذج الاقتصادي	تكامل تحركه الكفاءة	رأسمالية توجهها الدولة
تدفقات رأس المال	استقرار حركة رأس المال	تدفقات تتبع المواءمات الجيوسياسية
بيئة التضخم	تضخم منخفض ومستقر	تقلبات أكبر في التضخم
إطار السياسات	عولمة تقودها الأسواق	تدخل عبر السياسات الصناعية
سلاسل الإمداد	سلاسل إمداد متكاملة	تنويع سلاسل الإمداد
ديناميكيات النمو	تقارب معدلات النمو عالميًا	تباين إقليمي

قرن من تاريخ الأسواق

اجتازت الأسواق قرنًا من الصدمات

اتبعت الأحداث الجيوسياسية، خلال معظم القرن الماضي، نمطًا مألوفًا: تقع الصدمة فتهبط الأسواق، ثم تتعافى وتعاود الصعود بعد انقضائها. أحدثت الجيوسياسة تقلبات في المسار، لكنها لم تغيّر اتجاهه العام.



مؤشر داو جونز الصناعي، 1900-2024، بمقياس لوغاريتمي. تشير التسميات بالخط العريض إلى أحداث جيوسياسية، وسائر التسميات إلى صدمات مالية وطبيعية.

يتغير هذا النمط الآن. فلم تعد الصدمات الأخيرة تأتي منفردة وتنتهي كل منها بوضوح؛ بل تداخلت جائحة وحرب في أوروبا وصراع في الشرق الأوسط، فوق تحولات أعمق في التجارة والتقنية وحركة رأس المال. واصلت الأسواق الصعود، ولا تزال آثار الصدمات المنفردة تتلاشى. لكن الجديد هو توالیها بلا انقطاع، بعد زوال النظام الذي كان يحتويها. والقوة دائمة الأثر هي النظام الجديد نفسه، لا أي حدث منفرد.

يتحول النظام الاستثماري الذي استند إليه بناء المحافظ في حقبة العولمة نحو بيئة أكثر تعددًا للأقطاب وتأثرًا بالجيوسياسة، ما يستدعي إعادة تقييم افتراضات المحافظ طويلة الأجل.

بيتا الجيوسياسية والاستثمارات البديلة

من صدمة قصيرة الأجل إلى محرك هيكلي

تاريخيًا، عوملت التطورات الجيوسياسية بوصفها اضطرابات مؤقتة تتلاشى مع عودة تأثير الأساسيات. أما اليوم، فتشكل اختلافات السياسات والمنافسة الاستراتيجية والسياسات الصناعية وإعادة تشكيل سلاسل الإمداد مسار النمو والتضخم وتخصيص رأس المال. وتظل اختلالات التسعير قصيرة الأجل قابلة للاستغلال عبر التداول وغالبًا ما تزول؛ لكن التعرض الهيكلي ينبغي استيعابه وتحمل تبعاته منذ مرحلة تخصيص الأصول.

جذور المفهوم

تُقاس المخاطر الجيوسياسية في الأسواق العامة منذ سنوات. ويرصد مؤشر المخاطر الجيوسياسية لكالدارا وياكوفيلو، الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي والمنشور في المجلة الاقتصادية الأمريكية عام 2022، [1] الأحداث السلبية منذ 1900، ويبين أن ارتفاعه يسبق تراجع الاستثمار والتوظيف. ويستثمر كتاب ماركو بابيتش «ألفا الجيوسياسية» الصادر في 2020 [2] الأدلة ذاتها تكتيكيًا، عبر تداول الفجوة بين الخطاب السياسي والقيود التي يواجهها صناع السياسات.

تعريف المفهوم

بيتا الجيوسياسية

تشير بيتا الجيوسياسية إلى التعرض الهيكلي للمحافظ للأنظمة الجيوسياسية وتحولات السياسات وإعادة تشكل التوازنات العالمية طويلة الأجل. وبخلاف المخاطر الجيوسياسية التقليدية، التي تُرصد غالبًا بوصفها صدمات سوقية مرتبطة بأحداث، تؤثر بيتا الجيوسياسية في البيئة الاستثمارية الأوسع التي يُوظف فيها رأس المال وتُقيّم فيها الأصول على مدى سنوات.

كيف نطوّر المفهوم هنا

ينطلق النهجان من الأحداث، والاستجابة التقليدية واحدة: شراء الذهب أو النفط بعد وقوع الصدمة، أي التحوط بعد الحدث. أما نحن فنستخدم الأدلة استباقيًا: فرأس المال الملتزم به لعقد لا يتيح مناورة تداولية، لذا يجب تقييم التعرض وتسعير مخاطره عند تخصيص الأصول.

السياسات الصناعية: منظور إقليمي

محليًا
تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط

المعادن المؤثرة

الطلب العالمي
الطاقة النظيفة، التصنيع، الدفاع

تزول معظم مخاطر السوق، لكن أثر السياسات الصناعية يستمر: فعندما تبني حكومة صناعة جديدة، فإنها توجه رأس المال لسنوات، ما يتطلب التخطيط المسبق. وتمثل المملكة العربية السعودية مثالًا واضحًا: ففي إطار رؤية 2030، جعلت الدولة المعادن أولوية وطنية لبناء التعدين ركيزة رئيسة للاقتصاد إلى جانب النفط والبتروكيماويات. والهدف تحويل الاحتياطيات الضخمة غير المستغلة إلى قطاع جديد، لتنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط وتلبية الطلب العالمي المتزايد على معادن الطاقة النظيفة والإلكترونيات والدفاع. وهذه هي بيتا الجيوسياسية: تحول طويل الأجل يمكن التخطيط له، لا حركة سوقية تستدعي رد فعل.

	مخاطر السوق التقليدية	بيتا الجيوسياسية
الطبيعة	دورية، تميل إلى العودة للمتوسط	هيكلية، ترتبط بالنظام السائد
التوقيت	فوري: من ساعات إلى أيام	متأخر: من أرباح سنوية إلى سنوات، خصوصًا في الأسواق الخاصة
قابلية التحوط	تفاعلية: تُدار بالمشتقات وتدوير المراكز وإعادة الموازنة	استباقية: تُراعى منذ تخصيص الأصول
المتغيرات المتأثرة	الأسعار والتقلبات والارتباط	مضاعفات التقييم وإمكانات التخارج والسيولة والموافقات التنظيمية

قد تتزايد حاجة المستثمرين في الاستثمارات البديلة إلى معالجة التعرض الجيوسياسي عند بناء المحافظ، بدل إجراء تعديلات سوقية تكتيكية. وقد تزداد أهمية التنويع الجغرافي وإدارة السيولة والمواءمة التنظيمية والتمركز في القطاعات الاستراتيجية، إلى جانب أهداف التنويع والعائد التقليدية.

1. كالدارا، د. وياكوفيلو، م.، «قياس المخاطر الجيوسياسية»، المجلة الاقتصادية الأمريكية، المجلد 112، العدد 4، 2022. 2. بابيتش، م.، «ألفا الجيوسياسية: إطار استثماري لاستشراف المستقبل»، وايلي، 2020.

بناء المحافظ: نموذج يراعي الجيوسياسة

يعيد تنامي التعددية القطبية تحديد أولويات بناء المحافظ المؤسسية. فالقرارات التي كانت هامشية أصبحت محورية في تخصيص رأس المال وإدارة المخاطر وتوليد العوائد.

التخصيص الجغرافي أصبح قرارًا نشطًا

لعقود، عومل التخصيص الجغرافي بوصفه خيارًا تابعًا وتدريجيًا، لا محركًا رئيسًا لمخاطر المحفظة. واليوم، تنقله المخاوف بشأن الاستدامة المالية والسياسات التجارية والمواءمة الجيوسياسية من اعتبار ثانوي إلى قرار أولوي في إدارة المحفظة.

سابقًا
اعتبار ثانوي

←

حاليًا
قرار مقصود

دوافع إعادة التقييم

- المصداقية المؤسسية
- الاستدامة المالية
- السياسات التجارية
- المواءمة الجيوسياسية

تدفقات رأسمالية إلى مناطق واضحة التمركز الجيوسياسي

لا يقتصر تحرك رأس المال على الابتعاد عن تركز الانكشاف، بل يتجه إلى مناطق ذات منطق جيوسياسي مميز. ولكل وجهة مبررات استراتيجية خاصة تتجاوز العائد وحده.

أوروبا		**الاعتماد الصناعي على الذات والدفاع**	حدد الناتو مستهدفًا للإنفاق الدفاعي يعادل 5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2035، [1] وتهدف خطة إعادة تسليح أوروبا إلى تعبئة 800 مليار يورو بحلول 2029. [2]
آسيا والمحيط الهادئ		**سلاسل الإمداد والتقنية**	تستأثر آسيان حاليًا بأكثر من 20% من عمليات تجميع الرقائق واختبارها وتغليفها عالميًا، [3] وهي المراحل النهائية في سلسلة الإمداد.
الشرق الأوسط		**من الطاقة إلى الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية**	وظف المستثمرون السياديون 66 مليار دولار في الذكاء الاصطناعي خلال 2025، [4] بقيادة صناديق خليجية تحول ثروة الطاقة إلى قدرات حوسبية.

الانعكاسات على بناء المحافظ

تترتب على ذلك نتيجتان. أولًا، ينبغي إدماج الجيوسياسة في آلية بناء المحفظة وتحديد أحجام مراكزها والحفاظ على سيولتها، بدل التحوط بعد الصدمة. وثانيًا، يشتد أثرها في الاستثمارات البديلة، حيث يُلتزم برأس المال لسنوات ويصعب إعادة توجيهه بعد توظيفه.

تواتر هبوط الأسهم والسندات معًا

نسبة الأشهر التي سجل فيها كلاهما خسائر [5]



لماذا يشتد التعرض في الاستثمارات البديلة ؟

6.6 سنوات	متوسط مدة الاحتفاظ باستثمارات الاستحواذ، مع تجاوز 52% منها أربع سنوات. [6] يُلتزم برأس المال قبل اتضاح النظام السائد بوقت طويل.
26 من 27	دولة في الاتحاد الأوروبي تفحص الاستثمار الأجنبي، [7] وسجل عام 2025 رقمًا قياسيًا بلغ 229 إجراءً في سياسات الاستثمار. [8] فالسياسات تضبط الدخول والتخارج.
نحو 92%	من صافي قيمة الأصول هو التسعير المعتاد لحصص الائتمان في السوق الثانوية. [9] التخارج المبكر ممكن، لكنه يأتي بتكلفة.

استند بناء المحافظ التقليدي إلى استقرار العلاقة بين الأسهم والسندات. وخلال موجات التضخم والاضطرابات الجيوسياسية، تراجعت موثوقية هذا التنويع، وإن ظلت السندات أداة تحوط فعالة حين ترتفع العوائد الحقيقية. لذا تقل الحماية من الهبوط التي يوفرها التخصيص الثابت، ما يدعم إدماج التعرض الجيوسياسي في العملية الاستثمارية نفسها، بدل التحوط بعد الحدث.

1. حلف الناتو، إعلان قمة لاهاي، 2025. 2. المفوضية الأوروبية، إعادة تسليح أوروبا / الجاهزية 2030، 2025. 3. آي إن جي ثينك، آفاق آسيا 2026. 4. غلوبال إس دبليو إف، التقرير السنوي 2026. 5. مورنينغ ستار دايركت، بيانات حتى يونيو 2026. 6. ماكينزي، تقرير الأسواق الخاصة العالمية 2026. 7. كليري غوتليب، اللائحة الأوروبية الجديدة لفحص الاستثمار الأجنبي المباشر، 2026. 8. الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2026. 9. جيفريز، مراجعة السوق الثانوية العالمية، النصف الأول 2025.

استجابة فئات الأصول للصدمات الجيوسياسية

لا تصيب الصدمة الجيوسياسية جميع الأصول في الوقت نفسه؛ إذ تنتقل إلى كل فئة من الأصول الخاصة بآلية مختلفة، وغالبًا ما تظهر في التدفقات النقدية قبل القيم المعلنة. يوضح التسلسل أدناه ترتيب ظهور أثرها، ثم تبين الصفوف سلوك كل فئة وما ينبغي للمستثمر متابعته.

يتكشف أثر الصدمة تباعًا، لا دفعة واحدة

ترتيب ظهور أثر الصدمة في فئات الأصول؛ تسلسل فقط، دون تحديد فترات زمنية.

الأسبق ← الأكثر تأخرًا

1	2	3	4	5
الأسهم المدرجة	**قيم البنية التحتية**	**تقييمات العقارات**	**صافي قيمة أصول الملكية الخاصة**	**تعثر الائتمان الخاص**
تتغير الأسعار في اليوم نفسه.	تُحدّث في التقييم ربع السنوي التالي، بتأثير أسعار الفائدة.	لا تتغير حتى التقييم المهني التالي. [3]	تتبع تقييمات الأسهم المدرجة بفاصل ربعين إلى ثلاثة أرباع سنوية. [1]	تعديل الشروط وتمديد الآجال أولًا، والتعثر أخيرًا.

الاستجابة عند وقوع الصدمة	اعتبارات ينبغي مراعاتها
البنية التحتية **حساسة للفائدة، وليست تحوطًا خالصًا من التضخم** لا ينتقل التضخم إلى الإيرادات إلا إذا أجازته العقود أو الجهات التنظيمية. ووفق إيدهيك، يخفض ارتفاع معدلات الخصم بنسبة 1% قيمة حقوق الملكية في البنية التحتية غير المدرجة بنحو 10%. [5]	تحقق من ارتباط الإيرادات بالتضخم تعاقديًا، ومن كون الأصل عاملًا أو قيد الإنشاء. فتغيرات الفائدة تؤثر في القيم هنا بدرجة تفوق كثيرًا توقعات التدفقات النقدية.
العقارات **لا تتغير القيم إلا عند تحديث التقييم** تظل القيم المعتمدة على التقييم المهني ثابتة حتى التقييم التالي، فتظهر الصدمة تدريجيًا. وبعد صدمة الفائدة في 2022، تحولت عوائد حقوق الملكية إلى السالب، بينما بلغت عوائد الدين العقاري ذي الأولوية أدنى مستوياتها قرب 5% ثم تعافت. [3]	كان لموقع الاستثمار في هيكل رأس المال أثر أكبر من اختيار السوق. وباتت الكهرباء والتبريد والاتصال تحدد المباني المعرضة للتقادم.
الملكية الخاصة **أثر متأخر يظهر في النقد قبل التقييمات** يُعاد تسعير الأسهم المدرجة خلال أيام؛ وتتبعها عادةً صافي قيمة أصول الملكية الخاصة بعد ربعين إلى ثلاثة أرباع سنوية. [1] وتظهر الصدمة أولًا في تأخر عمليات البيع وتراجع النقد المعاد للمستثمرين، قبل ظهور خسائر معلنة.	تجاوزت مدة الاحتفاظ بـ52% من الشركات المملوكة لصناديق الاستحواذ أربع سنوات، وبلغ المتوسط 6.6 سنوات. [2] قيّم المدير بالنقد المعاد للمستثمرين، لا بالتقييمات المعلنة.
الائتمان الخاص **تظهر الضغوط في تمديد الآجال قبل التعثر بزمن** يدفع معظم المقترضين أسعار فائدة متغيرة، فتؤثر الصدمة أولًا في قدرتهم على تغطية الفوائد. ثم يعيد المقرضون التفاوض؛ فنحو 65% من حالات التعثر في 2025 كانت إعادة هيكلة بسبب ضائقة مالية، لا تخلفًا عن السداد. [4]	تراوحت معدلات التعثر المعلنة لعام 2025 بين 1.6% و4.7% بحسب التعريف المستخدم. [4] استفسر عن الشروط المعدلة والآجال الممددة، وراقب الفوائد المضافة إلى أصل الدين بدل سدادها نقدًا.

1. ألينز تريد، الأسهم المدرجة والملكية الخاصة: أوسع فجوة في العوائد خلال عقدين، يونيو 2026. 2. ماكينزي، تقرير الأسواق الخاصة العالمية 2026. 3. إم إس سي آي، الأصول الحقيقية تحت المجهر: اتجاهات 2026، ومنهجية مؤشرات العقارات. 4. موديز، مخاطر تعثر الشركات الأمريكية في 2026، أبريل 2026. 5. معهد إيدهيك لأبحاث البنية التحتية والأصول الخاصة.

الخلاصة

يتزايد تأثير التعددية القطبية والسياسات الصناعية والمنافسة الاستراتيجية في البيئة الاستثمارية لما بعد العولمة. وقد يحتاج المستثمرون، تبعًا لذلك، إلى تطوير أطر المحافظ من التركيز الحصري على الكفاءة وعلاوات عدم السيولة إلى الموازنة بين المتانة والسيولة والتمركز الجيوسياسي.

أصبحت الجيوسياسة جزءًا من بناء المحافظ، لا مجرد بند في تقرير المخاطر؛ فهي تشكل تدفقات رأس المال والإنفاق الرأسمالي، وتحدد الأسواق التي يمكن لرأس المال دخولها والبقاء فيها والتخارج منها.

يظهر أثر الصدمة متأخرًا في المحافظ الخاصة؛ فتتبع تقييمات الملكية الخاصة الأسواق المدرجة بعد ربعين إلى ثلاثة أرباع سنوية، [3] وتنتظر قيم العقارات التقييم المهني التالي، وتظهر الضغوط الائتمانية في تعديل الشروط قبل التعثر بوقت طويل.

تتمثل الاستجابة العملية في السيولة والقدرة على إعادة الموازنة، لا التداول وفق الأخبار. فقد هبطت الأسهم والسندات معًا في 28% من أشهر السنوات الخمس الماضية، [4] وتداول المستثمرون حصصًا في صناديق بقيمة 226 مليار دولار خلال 2025، [5] للحصول على السيولة بدل انتظارها.

الانعكاسات على بناء المحافظ

متانة السيولة

قيّم المديرين بالنقد المعاد للمستثمرين، واحتفظ عمدًا بقدرة على إعادة الموازنة.

التنويع الجغرافي

تحدد المواءمة الجيوسياسية اليوم أسواق الدخول والبقاء والتخارج.

القطاعات الاستراتيجية

توجه السياسات الصناعية رأس المال لسنوات: المعادن والكهرباء والحوسبة.

آلية انتقال الأثر، لا الأخبار

افهم آلية انتقال الصدمة إلى كل فئة من الأصول قبل الاستثمار فيها.

المنظور الخليجي

مصدر لرأس المال	وجهة لرأس المال	مخاطر تستلزم التسعير
126 مليار دولار وظفتها الصناديق الخليجية السبعة الرئيسة في 2025، بما يمثل حصة قياسية تبلغ 43% من إجمالي رأس المال المستثمر حكوميًا عالميًا. [1] والتزم صندوق الاستثمارات العامة وحده بـ2.36 مليار دولار. [1]	**66 مليار دولار** وجهها المستثمرون السياديون إلى الذكاء الاصطناعي والرقمنة في 2025، بقيادة صناديق الخليج. [1] وتتزايد اشتراطات إقامة القدرات الحوسبية محليًا ضمن الصفقات.	**3 من 233** 3 مراكز بيانات خليجية تعرضت للاستهداف مطلع 2026، من أصل 233 مركزًا. [2] وأُعيد توجيه أحمال العمل، ومضى مشروع جهاز قطر للاستثمار وبروكفيلد البالغ 20 مليار دولار قدمًا. [2]

يجتمع طرفا التدفق في المحفظة نفسها هنا: فالمنطقة توفر رأس المال وتستضيف الأصول. لذا تكتسب المواءمة والسيولة وآلية انتقال الأثر أهمية محلية بقدر أهميتها العالمية.

1. غلوبال إس دبليو إف، التقرير السنوي للمستثمرين السياديين 2026. 2. سيمافور، «استهداف مراكز البيانات يختبر طموحات الخليج السيادية في الذكاء الاصطناعي»، أبريل 2026. 3. ألبانز تريد، الأسهم المدرجة والملكية الخاصة، يونيو 2026. 4. مورنينغ ستار دايركت، بيانات حتى يونيو 2026. 5. توريز، الأسواق الثانوية في 2026.

مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار

تعد شركة الجزيرة للأسواق المالية (الجزيرة كابيتال) الذراع الاستثماري لبنك الجزيرة، وهي شركة سعودية مساهمة مقفلة متخصصة في أعمال الأوراق المالية، وملتزمة بأحكام الشريعة الاسلامية في جميع تعاملاتها. تعمل الجزيرة كابيتال تحت اشراف هيئة سوق المال السعودية. لقد تم ترخيص الشركة من قبل هيئة سوق المال لتقديم خدمات التعامل في أعمال الأوراق المالية بصفة اصيل و وكيل والتعهد بالتغطية وخدمات الادارة والحفظ والترتيب وتقديم المشورة. إن الجزيرة كابيتال استمرارية لقصة نجاح طويلة في سوق الأسهم السعودية حافظت خلالها لسنوات عدة على الريادة والتي نطمح بمواصلتها عن طريق التطوير المستمر لخدماتنا، ومن خلال فتح آفاق تداول جديدة لعملائنا الكرام للوصول لأسواق الأوراق المالية الإقليمية والعالمية.

يوفر مكتب الرئيس التنفيذي للاستثمار للعملاء حلولًا استثمارية متعددة ومصممة خصيصًا لهم، واستثمارات بديلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية ومنتجات استثمارية ذات تأثير تساهم في دعم الاقتصاد المحلي.

إفصاحات وإقرارات وإخلاء المسؤولية

تم إعداد هذا المستند باستخدام بيانات ومعلومات تم جمعها من مصادر يعتقد أنها موثوقة، ولا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات أو تعهدات ولا تتحمل أية مسؤولية أو التزام بالنسبة لصحة أو دقة تلك المعلومات. يفضل عموماً أن يقوم المستثمر بأخذ المشورة من عدة جهات ومصادر متعددة عندما يتعلق الأمر بالقرارات الاستثمارية وأن يدرس تأثير هذه القرارات على وضعه المالي والقانوني والضريبي وغيره قبل الدخول بهذه الاستثمارات او تصفيتها جزئيا أو كلياً. إن أسواق الأسهم والسندات والمتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية ذات طبيعة متغيرة وقد تشهد تقلبات مفاجئة بدون سابق إنذار، لذلك قد يتعرض المستثمر في الأوراق المالية أو الأصول الأخرى لمخاطر وتقلبات غير متوقعة. جميع المعلومات والآراء والتوقعات والقيم العادلة أو الأسعار المستهدفة الواردة في التقرير مشتقة من مصادر تعتقد شركة الجزيرة للأسواق المالية بأنها موثوقة، لكن لم تقم شركة الجزيرة للأسواق المالية بتفنيد هذه المعلومات بشكل مستقل، لذلك قد يحدث أن تكون هذه المعلومات مختصرة وغير كاملة، وبناءً عليه تعتبر شركة الجزيرة للأسواق المالية غير مسؤولة عن مدى دقة أو صحة المعلومات والتوقعات المبنية عليها الواردة في التقرير ولا تتحمل أية مسؤولية عن أية خسارة مادية أو معنوية قد تحدث بسبب استخدام هذا التقرير أو أجزاء منه. لا تقدم شركة الجزيرة للأسواق المالية أية ضمانات بخصوص التوقعات أو الأسعار العادلة أو الأسعار المستهدفة أو الأرقام الواردة بالتقرير وجميع التوقعات والبيانات والأرقام والقيم العادلة والأسعار المستهدفة قابلة للتغير أو التعديل بدون إشعار مسبق. الأداء السابق لأي استثمار لا يعتبر مؤشراً للأداء المستقبلي. تقديرات السعر العادل أو السعر المستهدف والتوقعات والتصريحات بخصوص الآفاق المستقبلية الواردة بالتقرير قد لا تحصل فعليا. قد ترتفع أو تنخفض قيمة الأسهم او الأصول المالية الأخرى أو العائد منها. أي تغير في أسعار العملات قد يكون له أثر إيجابي أو سلبي على قيمة/عائد السهم أو الأوراق المالية الواردة في التقرير. قد يحصل المستثمر على مبلغ أقل من المبلغ الأصلي المستثمر في حالات معينة. بعض الأسهم أو الأوراق المالية قد تكون بطبيعتها قليلة السيولة / التداول أو تصبح كذلك بشكل غير متوقع في ظروف معينة وهو ما قد يزيد المخاطرة على المستثمر. قد تطبق رسوم على الاستثمارات في الأسهم. تم إعداد هذا التقرير من قبل موظفين متخصصين في شركة الجزيرة للأسواق المالية، وهم يتعهدون بأنهم وزوجاتهم وأولادهم لا يمتلكون أسهماً أو أوراق مالية أخرى يتضمنها هذا التقرير بشكل مباشر وقت إصدار هذا التقرير، لكن كاتبو هذا التقرير و/او زوجاتهم / أولادهم قد يمتلكون أوراق مالية / حصص في الصناديق المفتوحة للجمهور المستثمرة في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير كجزء من محفظة متنوعة والتي تدار من قبل طرف ثالث. تم إعداد هذا التقرير بشكل منفصل ومستقل من قبل إدارة الأبحاث في شركة الجزيرة للأسواق المالية ولم يتم إطلاع أي أطراف داخلية أو خارجية قد يكون لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في محتويات هذا التقرير قبل النشر، ما عدا اولئك الذين يسمح لهم مركزهم الوظيفي بذلك، و/أو الأطراف الرابعة الذين التزموا باتفاقية الحفاظ على سرية المعلومات مع الجزيرة كابيتال. قد تملك الجزيرة كابيتال و/أو الشركات التابعة لها حصصا في الأوراق المالية المذكورة في هذا التقرير بشكل مباشر، أو بشكل غير مباشر عن طريق صناديق استثمارية تديرها و/أو ضمن صناديق استثمارية تدار من قبل أطراف ثالثة. قد تكون إدارة المصرفية الاستثمارية للجزيرة كابيتال في طور المباحثات للحصول أو حصلت فعلاً على صفقة أو صفقات من قبل الشركات موضوع هذا التقرير. قد يكون أحد أعضاء مجلس الإدارة في شركة الجزيرة للأسواق المالية أو أحد مدراءها التنفيذيين، أو أكثر من فرد واحد، عضو / أعضاء في مجلس إدارة أو الإدارة التنفيذية في إحدى الشركات المذكورة في هذا التقرير أو الشركات التابعة لها. لا يسمح بنسخ هذا التقرير أو أي جزء منه للتوزيع لأي جهة سواءً داخل أو خارج المملكة العربية السعودية بدون الحصول على إذن خطي مسبق من شركة الجزيرة للأسواق المالية. على الأفراد والجهات المتلقية لهذا التقرير الالتزام بهذه القيود، والقبول بهذا التقرير يعني قبول الالتزام بالقيود السابقة.

إدارة الأصول | الوساطة | المصرفية الاستثمارية | خدمات الحفظ | المشورة

الإدارة العامة: طريق الملك فهد، ص.ب. 20438 الرياض 12343 المملكة العربية السعودية، هاتف: 011-2157000 فاكس: 011-2256068

الجزيرة كابيتال شركة مساهمة سعودية مقفلة، تعمل تحت إشراف وترخيص هيئة السوق المالية السعودية (رقم 37-07076)